الوظائف اللغوية للزوائد

د / محمد صلاح الدين بكر (*)

اللغة والدلالة والنظم

اللغة أحد الرموز الدلالية الواضحة ، ولا مغالاة اذا قلنا : أن اللغة أوضح الرموز دلالة ولا تعتبر اللغة رمزا دلاليا مفهوما الا اذا صيغت على نسق خاص يسمى ((الكلام)) فالألفاظ من حيث هى رموز لدلالات معينة لم توضع لتعرف معانيها فى أنفسها ولكن لأن يضم بعضهاالى بعض فيعرف فيما بينهما فوائد))(١) .

وهذا الضم ينبغى أن يكون كما قلنا على نسق خاص ، هو تعليق بعضها ببعض وبناء بعضها على بعض ، وجعله ضميمة بسبب من الأخرى(٢) .

فاللغة لا تكون الا اذا توافر لها شرط النظم ، ونحن فى بحثنا هذا لا نسعى الى توضيح معنى النظم ، قدر ما نسعى الى بيان العلاقة بين هذه المصطلحات الثلاثة التى جعلناها عنوانا تمهيديا لبحثنا ، وهو أنه لا لغة دن أن يكون وراءها مدلول توضحه ، كما لا تسمى اللغة لغة الا اذا روعى فيها أساليبها وقوانينها الموضوعة لها .

فضم الكلمات ينبغى أن يكون على صورة مخصوصة ، ولا محصل للكلمات غير أن نعمد الى اسم فنجعله فاعلا لفعل أو مفعولا ، أو نعمد الى اسمين فنجعل أحدهما خبرا عن الآخر ، أو نتبع الاسم اسما على أن يكون الثانى صفة للأول أو تأكيد له أو بدلا منه ، أو تجيىء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثانى صفة أو حالا أو تمييزا ، أو تتوخى فى كلام هو لاثبات معنى أن يصير نفيا أو استفهاما أو تمنيا فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد فى فعلين أن تجعل أحدهما شرطا فى الآخر فتجيىء بهما بعد الحرف الموضوع لذلك المعنى ، أو بعد اسم من الأسماء التى ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى ذلك القياس ... (٣) .

(*) مدرس النحو والصرف بكلية البنات — جامعة عين شمس .

فماذا قيل فى شطر بيت امرىء القيس :

.. قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ..

من قفا ذكرى نبك ومنزل حبيب .. لم يكن كلاما لأنه ليس على نظام اللغة . فقد خولف النظام فى المواضع التالية :

اولا : جاء الفعل بعد الجار ، وتلك طبيعة الاسم لا الفعل : .. من نبك ..

ثانيا : فصل بين الجار .. من .. ومجرور .. ذكرى .. بما لا يجوز الفصل به (قفا)

ثالثا : فصل بين المضاف « ذكرى » والمضاف اليه « حبيب » بقوله « نبك » و « منزل » .

رابعا : تدم العاطف والمعطوف « ومنزل » على المعطوف عليه «حبيب»، والأصل أن نتحاشى هذه المخالفات حتى يسمى كلاما فضلا عن كونه شعرا .

٢ — اللفظ والمعنى :

لم يتحدث النحاة — قبل عبد القاهر — عن ملاءمة اللفظ للمعنى ، واعتبروا ذلك مبحثا بلاغيا ، أما عبد القاهر فقد اعتبر ذلك التلاؤم من صميم النحو ، فالنظم ليس سوى توخى معانى النحو ، فلا يكفى أن تتلاءم الجملة فيما بينها بل ينبغى أن تكون الألفاظ والمعانى كالجسد والروح ، اذا أخرت منها مقدما أو قدمت مؤخرا أفسدت الصورة وغيرت المعنى ، كما لو حول رأس الى موضع يد أو يد الى موضع رجل فتتحول الخلقة وتتغير الحلية(٤) .

فأجناس الكلام كلها — رسائل أو خطب أو شعر — تحتاج جميعها الى حسن التأليف ، وجودة التركيب .

أما حسن التأليف فيزيد المعنى وضوحا وشرحا ، وأما سوء التأليف ورداءة الوصف فنوع من التعمية .

حسن الرصف وضع الالفاظ فى أماكنها وتمكينها فى مواضعها ، ولا يستعمل فيها التقديم والتأخير والحذف والزيادة الا حذفا لا يفسد الكلام ولا يعمى المعنى ، وتضم كل لفظة منها الى شكلها أو تضاف الى لفقها ..

وسوء الرصف تقديم ما ينبغى تأخيره منها ، وصرفها عن وجهها ، وتغيير صيغتها ومخالفة الاستعمال فى نظمها .

وخلاصة القول فى مسألة اللفظ والمعنى أن الذى ينبغى فى صيغة الكلام وضع كل شىء فى موضعه ليخرج بذلك من سوء النظم(٥) .

اللفظ والمعنى عند البلاغيين

لا نقصد باللفظ والمعنى مسألة تفضيل اللفظ على المعنى أو الضد ، وانما نعنى مساوقة اللفظ للمعنى ، وللبلاغيين فى ذلك ثلاثة آراء :

الأول : المساواة : أى مساواة اللفظ للمعنى ، واللغة اذا جرت هذا المجرى خلت من الحشو المل ، والاختصار المذهب للفكرة ، وأهل البلاغة لا يذمون هذه الطريقة ولا يمدحونها ، والقرآن والسنة مليئان بالالفاظ المساوية لمعانيها ، كقوله تعالى : « ودوا لو تدهن فيدهنون » وقوله ﷺ : « لا تزال أمتى بخير ما لم تر الأمانة مغنما والزكاة مغرما » (٦) .

الثانى : الاطناب : يرى من يقول بالاطناب أن المنطق بيان ، والبيان لا يكون الا بالاشباع وافضل الكلام ابينه ، وابينه اشده احاطة ، ولا يحاط بالمعانى احاطة تامة الا بالاستقصاء(٧) .

الثالث : الايجاز : يرى القائلون بالايجاز أن الايجاز قصور البلاغة على الحقيقة وماتجاوز الحقيقة فهو فضل داخل فى باب الهذر والخطل ، والزيادة عندهم فى الحد نقصان من المحدود ، كما أن القليل الكافى خير من الكثير الشافى ، ولا خير فى كلام عرضت له أسباب التكلف .

ومن أعجابهم بالايجاز القرآنى ما قاله ابن عمر فى قوله تعالى : « ألا له الخلق والأمر » ، قال : من بقى له شىء فليطلبه ؟ ذلك أنهما كلمتان استوعبتا الأشياء على غاية الاستقصاء .

الحشو :

اتفق البلاغيون على أن البلاغة هى التقرب من المعنى البعيد والتباعد عن حشو الكلام .

والحشو منه المذموم والمحمود :

فمن المذموم :

(ا) ادخال لفظ فى الكلام يتم الكلام دونه ، كقوله :

انعى فتى لم تذر الشمس طالعة يوما من الدهر الا ضر او نفعـــا

فقوله « يوما من الدهر » حشو لا يحتاج اليه ، لأن الشمس لاتطلع ليلا .

(ب) ومنه أيضـــا التعبير عن المعنى بكلام طويل لا فائـــدة فى طوله ، ويمكن أن يعبر عنه بأقصر منه ، مثل قول النابغة :

تبينت آيات لها فعرفتهـــا لستة اعوام وذا العام سابع

كان ينبغى أن يقول : .. لسبعة أعوام .. ثم يتم البيت بكلام آخر يكون فيه فائدة ، فعجز عن ذلك فحشا البيت بكلام لا وجه له .

وجوه الـــكلام عند النحاة

يتحقق الـــكلام عند النحاة بأمرين :

(ا) التركيب . (ب) الفائدة .

ويعرفون الكلام بأنه : .. اللفظ المركب المفيد بالوضع ..

ويعنون بالتركيب الاسناد ، فكل كلام لا يتضام على طريقة الاسناد لا يسمى عند النحويين كلاما كما تقدم عنـــد الحديث عن بيت امرىء القيس السابق : .. قفا نبك ..

فلا بد من (مسند) و (مسند اليه) ولا يغنى واحد منهما عن الآخر .

والفائدة قد تتحقق فى التركيب الأساسى ، وقد لا تتحقق كما فى الجملة الشرطية المنفردة مثـــل : .. ان احسنتم .. فلا يسمى كلاما الا بمضـــامة الجواب وهو : .. احسنتم لأنفسكم .. فالشرط وحـــده والجواب وحده والصلة وحـــدها كلها لا تفيد على الرغم من وجود الاسنـــاد لأنه اسناد جـــزئى (٨) .

عوارض التركيب الأصلى

نقصد بالعوارض هنا النقص والزيادة ، نقص بحذف أحد العنصرين الأساسيين أو زيادة ضميمة اقتضاها السياق ، أما النقص فله نظرية متكاملة ذكرها ابن هشام فى كتابه مغنى اللبيب ج ٢ ص ٦٠٣ — ٦٤٩ ، وأما الزيادة فهى موضوع بحثنا فى الصفحات التالية :

الزائد والأصلى

ان الحديث عن الأصل والزيادة يجب أن يكون بعيداً عن القيمة ، فليس أحدهما أكثر قيمة من الآخر ، فلكل منهما وظيفته فى موضعه وسياقه .

والزيادة فى الصيغة تختلف عنها فى التركيب « أى فى الصرف والنحو » فالزائد فى الصرف جزء من الصيغة قد يتوقف المعنى عليه ، وفى النحو صيغة تامة « حرف أو فعل أو اسم » وقد تكون جملة « كما فى ظن وأخواتها الملغاة » وسنقتصر فى بحثنا على الأثر التركيبى للزوائد ، أى الزوائد فى التراكيب .

الزوائد فى التأليف

اختلف النحاة فى معنى الزيادة ، واتفقوا على أنها تؤدى معنى ما ، لم يكن ليؤدى دونها يوضح ابن يعيش ذلك فى رده على من أنكروا الزيادة : .. وليس يخلو انكارهم لذلك من أنهم لم يجدوه فى اللغة أو لما ذكروه من المعنى ، فان كان الأول فقد جاء منه فى التنزيل والشعر ما لا يحصى .... وان كان الثانى « ليس لمعنى » فليس كما ظنوا ، لأن قولنا زائد ليس المراد انه قد دخل لغير معنى البتة ، بل يزيد لضرب من التوكيد ، والتوكيد معنى صحيح ...(٩) .

المصطلحات المختلفة للزيادة(١٠)

يذكر السخاوى هذه المصطلحات المختلفة وسببها فيقول :

١ — فمنهم من يسميها صلة ، لأنه يوصل بها ماقبلها من الكلام .

٢ — ومنهم من يسميها لغوا .

٣ — ومنهم من يسميها توكيداً ، وأبى بعضهم الا هذا أى « التوكيد » ولم يجز أن يقال : صلة ولا لغو لئلا يظن أنها دخلت لا لمعنى البتة .

وقال ابن الحاجب:حروف الزيادة سميت كذلك لأنه يتوصل بها الى زنة أو اعراب لم يكن عند حذفها .

وقال الأندلسى : أكثر ما تقع الصلة فى ألفاظ الكوفيين ، ومعناه أنه حرف يصل به كلامه ، وليس بركن فى الجملة ولا فى استقلال المعنى ، وقال : والغرض من زيادتها — عند سيبويه — التأكيد ، أما معنى كونها لغوا فلأنها لم تحدث شيئا من العمل سوى التوكيد ، ولا يعنى ذلك أنها دخلت لغير معنى البتـــة .

ويرى غير سيبويه أن هناك ما هو أكثر من التوكيد ، فقد تزاد طلبا للفصاحة ، اذ ربما لم يتمكن — دون الزيادة — للنظم والسجع وغـــيرهما من الأمور اللفظية ، فاذا زيد شىء من هذه الزوائد تأتى وملح .

ويوضح ابن جنى معنى هذه الزيادة فيقول : « الغرض من استعمال هذه الحروف هو الايجاز والاختصار والاكتفاء من الأفعال وفاعليها ، فاذا زيد ما هذه سبيله فهو تناه فى التوكيد به فاذا قلت : .. فبما نقضهم ميثاقهم .. بزيادة «ما » فكأنك قلت : فبنقضهم ميثاقهم فعلنا كذا حقا أو يقينا ، واذا قلت : « أمسكت بالحبل » فقـــد نابت الباء عن قولهم أمسكته مباشرا له وملاصقـــة يدى له . واذا قلت : أكلت من الطعام ، فقد نابت « من » عن البعض ، أى أكلت بعض الطعام » (١١) .

انواع الزيادة

قال ابن السراج : والتى تلغى « أى تزداد » أربعـــة أقسام : اسم وفعل وحرف وجملة :

١ — أما الاسم فضمير الفصـــل ، وذلك نحو « هو » أو « أنا » أو « أنت » فلا يكون ضمير الفصل الا مرفوعا منفصلا ، ولايكون غير مرفوع ، ولا يكون متصلا ، كقوله تعالى : .. فلما توفيتنى كنت أنت الرقيب عليهم .. وقوله تعـــالى (وانا لنحن الصافون ، وانا لنحن المسبحون) (ان ترن أنا أنا أقل منك مالا وولدا)(١٢) .

٢ — وأما الفعل (فكان) الزائد (وظن) اذا اعتبرت فعلا لاجملة ، قال ابن يعيش .. الوجه الثالث من وجوه (كان) أن تكون زائدة ، دخولهـــا كخروجها لا عمل لها فى اسم ولا خبر ..(١٣) ولا هى لوقوع شىء مذكور ، ولكنها دالة على الزمان ، وفاعلها مصدرها . ومثل كان أصبح وأمسى ، ومثل كان ظن حينما تلغى عن العمل بأن تقع بين مفعوليها أو بعدهما ..

٣ — وأما الحرف فيزاد كثيرا على غــير قياس كما يقول ابن جنى ، وحروف الصلة أكثر من غيرها ، وحروف الجر تزداد كثيرا ، ولا يكاد يخلو حرف منها من مجيئه زائدا .

٤ — وكما تزاد الصيغة المفردة تزاد الجملة ، ويسميها النحاة اعتراضا، والبلاغيون احتراسا ، وهو اعتراض كلام لم يتم ، ثم ترجع اليــه فتتمه ، وسيأتى ذكر ما تقدم عند الحديث عن الأثر التركيبى (١٤) .

وظائف الزوائد فى التأليف « التراكيب »

المراد بالوظائف الآثار التركيبية المختلفة ، ولقد قرر النحاة — على وجه الاجمال — أن الزوائد تفيد الكلام تقوية وتحسينا ، كما تكسبه فصاحة وفخامة وتزيينا ، وقد أشرنا الى ما ينبغى أن يكون عليه النظر الى هــذه الزوائد من أن دخولها ليس كخروجها ، كما ذكر ابن يعيش عندما دفع هذه الشبهة بقوله الذى أوردناه سابقا .

أولا : وظائف الصيغة المفردة

١ — الاسم « ضمير الفصل » المسمى عمادا .

ويسمى أيضــا : الدعامة ، لأنه يدعم الاسم الأول أى يؤكده ويقويه بتوضيح المراد منه ، وتخصيصه وتحقيق أمره بتعيين الخبر له وابعاد الصفة وباقى التوابع وغيرها (١٥) .

ومعنى الفصل : أن هذا الضمير .. فصل الاسم الأول عما بعده وآذن بتمامه ، ولم يبق منه بقية من نعت أو بدل الى الخبر لا غير ..(١٦) .

ووظائف ضمير الفصل — مقتبسة من النص السابق هى :

١ — تحديد الخبر من النعت ، وهى الوظيفة الأصلية : نحو : « العالم العامل بعلمه ينفع نفســه وأمته » فالخبر هو « العامل بعلمــه » ويمكن أن يكون أيضا « ينفع نفسه » ولو كان الخبر الثانى لكان الأول نعتا للمبتدأ ، فاذا جىء بضمير الفصل « هو » وقيل « العالم هو العامل » لتعين أن يكون الأول هو الخبر لا النعت .

٢ — الحصر والتخصيص « القصر » كقوله تعــالى .. وانا لنحن الصــافون . وانا لنحن المسبحون .. ويوضح الامام عبــد القاهر القصر المستفاد من ضمير الفصل فيقول :

واذا قلت : « زيد المنطلق » كان كلامك مع من عرف أن انطلاقا كان اما من زيد واما من عمرو فأنت تعلمه انه كان من زيد دون عمرو أو غـيره ، وصار الذى كان على جهة الجواز معلوما على جهة الوجوب ، ثم انهم اذا أرادوا توكيد هذا الوجوب أدخلوا الضمير المسمى فصلا بين الجزأين فقالوا : .. زيد هو المنطلق .. ومن اجل ذلك لا يجوز العطف عليه ، فلا يقال .. زيد هو المنطلق وعمرو .. لأن المعنى فى التعريف على أنك أردت أن تثبت انطلاقا مخصوصا قد كان من واحـد ، فاذا أثبته لزيد لم يصح اثبـاته لعمـرو ..(١٧)

٢ ـ الفعـل (كان الزائدة) :

اختصت « كان » من بين اخواتها ببعض الأمور ، لذلك جعلوها أم الباب ، من بين هذه الخصائص أنها تزاد بين الشيئين المتلازمين ، كالفعل والفاعل ، والصفة والموصوف ...الخ .

ويحدد ابن السراج الزيادة فى نوع معين من الأفعال ، هى ما يسمى بالأفعال غير العلاجية فيقول : ولا يجوز عندنا أن يلغى فعل ينفذ منك لغيرك ولكن الملغى هو « كان » فى قولك « ما كان احسن زيدا » الكلام : « ما أحسن زيدا » وكان انما جىء بها لتبين أن ذلك كان فيما مضى (١٨) فقوله « فعل ينفذ منك الى غيرك » أى فعل مؤثر يقتضى فاعلا له ومفعولا واقعا عليه ، نحو : الاجتهاد والدرس والضرب والمذاكرة .. الخ أى الأفعال التى تحتاج الى علاج لتحصيلها وهى ما يفعل بالحواس الخمسة ، وتمثيله للزائد « بكان » يعنى كل فعل ناقص لم يشتمل على حدث مثـل « كان وأصبح وأمسى وظن » .

مدلول الزيادة فى كان :

لقد سبق أن شرحنا معنى الزيادة على وجه العمـوم ، ونزيد المعنى وضوحا بشرحها عند الحديث عن زيادة « كان » ذلك أن النحاة قد اختلفوا فى تحديد معنى زيادتها على وجهين :

الأول : الدلالالة على الزمان :

رأى السرافى أن معنى الزيادة فى كان أنها لا اسم لها ولا خبر ولا هى لوقوع شىء مذكور ولكنها دالة على الزمان وفاعلها مصدرها أى ليس لها

فاعل ظاهر ولا تحتاج اليه حتى يصدق عليها أنها زائدة وشبهت « بظننت » اذا ألغيت نحو قولك : » زيد — ظننت — منطلق » فالظن ملغى هنا لم تعملها، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين الى الشك كأنك قلت : « زيد منطلق فى ظنى »(١٩) فالمراد بالزيادة عند السرافى أنها غير عاملة ، فلا ترفع اسما ولا تنصب خبرا لكنهـــا ما زالت دالة على الزمان اى انها لم تفقــد معناها الدلالى وعلى الرغم من أن هذا المعنى قريب من الواقع اللغوى فان ابن يعيش يرى ما ذهب اليه ابن السراج فى أصوله فى زيادة كان كما سنذكر .

الثـــانى : انها لمجرد التوكيد وهو رأى ابن السراج — قال : وحق الزائد الا يكون عاملا ولا معمولا ، ولا يحدث معنى سوى التأكيد ، ويؤيد ذلكقول الأئمة فى قوله تعالى : « كيف نكلم من كان فى المهد صبيا » ... ان « كان » زائدة ، وليست الناقصة ، اذ لو كانت الناقصة لأفادت الزمان ، ولو أفادت الزمان لم يكن لعيسى عليه السلام معجزة .

لأن الناس كلهم فى ذلك سواء ، فلو كانت الزائدة تفيــد معنى الزمان لكانت كالناقصة ، ولم يكن للعدول الى جعلها زائدة فائدة ... فمن مواضع زيادتها قولهم : .. ان من أفضلهم كان زيدا .. والمراد : ان من أفضلهم زيدا .. و « كان » مزيدة لضرب من التأكيد ، اذ المعنى أنه فى الحال أفضلهم ، وليس المراد أنه فيما مضى اذ لا مدح فى ذلك ..(٢٠)

ان حجة ابن السراج فى عدم دلالة كان على الزمان انتفاء معجزة عيسى عليه السلام ، وهى حديثه فى المهد ، عند دلالتها على الزمان ، لأن كل طفل صغير انما يكون فى المهد ، وليس كل طفل صغير يتكلم فى المهد ، فلو قلنـــا ان كان دالة على الزمان فيكون المعنى : كيف نكلم شخصا كان فى المهد ؟ لكنه ليس بالضرورة أن يكون فى المهد وقت حديثه ، أما لو جعلت غير دالة على الزمان فيكون المعنى : كيف نكلم طفلا صغيرا لا يقدر على الكلام لأنه فى المهد رضيع .. ؟

ونحن — على الرغم من وجاهة هذا الراى — لا نستطيع انكار دلالة كان على الزمان فى معظم مواضع زيادتها .

ومن النحاة من جمع بين الرأيين السابقين فيقول :

.. اذا زيدت كأن جاءت على وجهين :

١ — أحدهما : أن تلغى عن العمل مع بقاء معناها .

٢ — والآخر : أن تلغى عن العمـــل والمعنى معا ، وانما تدخل لضرب من التوكيـــد .

فالأول نحو قولهم : .. ما كان أحسن زيدا .. المراد : ان ذلك كان فيما مضى مع الغائها عن العمل ، والمعنى : ما احسن زيدا امس .

وأما الثانى فنحو قوله تعالى : «كيف نكلم من كان فى المهـــد صبيا » المعنى هنا على عدم دلالتها على الزمان ، لأنها لو دلت على الزمان الماضى ما أفادت المعنى المقصود وهو اثبـــات معجزة عيسى عليه السلام .. (٢١) وهذا رأى العلامة الرضى وهو أولى بالقبول. هذا مجمل مانريد قوله فى «زيادة كان » ولا نجد ضرورة للحديث عن التفصيل فى مواضع زيادتها فليرجع اليه فى مظانه ، أما الذى يهمنا هنا فهو اثبات أثر زيادتها فى التركيب .

٣ — الحـــرف :

وهو اكثر الصيـــغ زيادة ، كما ذكر ابن جنى ، والغرض من زيادتهـــا الايجار والاختصار ، والاكتفاء من الأفعال وفاعليها وقد تقدمت الاشارة الى ذلك (٢٢).

الزائد والأصلى فى الحروف

على الرغم من تردد مصطلح الزائـــد فى الحروف ووضوح مدلوله ، فاننا نذكر الفرق بين الزائد والشبيه به والأصلى لمجرد التذكير .

الحرف الأصـــلى هو الذى يؤدى معنى لم يكن موجودا فى الجمـــلة من قبل ، كالابتداء فى « من » والانتهاء فى « الى » والاستعلاء فى « على » الخ ... ويحتاج الى ما يتعلق به .

والحرف الزائد يؤكد معنى موجودا من قبل ، ولا يحتاج الى ما يتعلق به ، فهو مختلف عن الأصلى من جهتين .

والشبيه بالزائد : يؤدى معنى أصليا لم يكن موجودا ولا يحتاج الى متعلق ، فهو مختلف عن كل من الزائد والأصلى فى وجه ومتفق معه فى وجه . مثل « رب » التى تؤدى معنى التقليل أو التكثير ، وهو معنى لم يكن موجودا قبـــل دخولها .

وظائف حروف الزيادة

تؤدى حروف الزيادة معانى مختلفة من أهمها ما يلى :

١ — التوكيد : وهو معنى مشترك بينها ، وهو معنى دلالى لا يؤثر فى التركيب تأثيرا بنيويا « شكليا » ، ومن الحروف التى تؤدى هذا المعنى :

(أ) « من » فى قوله تعالى : « وما تسقط من ورقة الا يعلمهـــا » ، وقولـــه ، « .. ما ترى فى خلق الرحمن من تفاوت فارجع البصر هل ترى من فطور » ؛

فان « من » فى هذه الآيات جاءت لمعنى هو التنصيص على العموم ، الذى استفيد من وقوع النكرات « ورقة ، تفاوت ، فطور » فى سياق النفى والاستفهام (٢٣) .

(ب) « الباء الزائدة » فى قوله تعالى « .. أليس الله بكاف عبده ؛ » و « .. أليس الله بعزيز ذى انتقام ؟ » و « كفى بالله شهيدا » و « .. هزى اليك بجذع النخلة تساقط عليك رطبا جنيا » ، تفيد المعنى تقوية وتوكيدا(٢٤).

(جـ) لا الزائدة — ولأنها مثل « ما » فى النفى — قالوا : انها تزاد للتوكيد، كما فى قوله تعالى : « لئلا يعلم أهل الكتاب الا يقدرون على شىء من فضل الله » أى : ليعلم ولا زائدة للتوكيد ، ولو لم تكن زائـــدة لانعكس المعنى ، ومثله قوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم » وقوله تعالى : « وما يستوى الأحياء ولا الأموات » انما هى « أقسم » كما أنه لا يتوهم فى الآية الأخيرة أن المعنى : وما يستوى أحدهما دون الآخر ، اذ الاستواء لا يكون الا بين متعدد ، وانما المعنى : لا يقع الاستواء بينهما ، سواء اذكرت « لا » أم لا (٢٥) .

ومعظم حروف الزيادة تؤدى هذا المعنى .

٢ — ومن المعانى التى تؤديها بعض هـــذه الحروف معنى القصر ، ويؤدى بواسطة « ما» الداخلة على « ان » الناسخة ، ويسمى الحصر ، كقوله تعالى : .. انما الله اله واحد .. وقوله تعالى : .. انما يخشى الله من عباده العلماء ..

٣ — توكيد العموم : وذلك بواسطة « من » الداخلة على صيغ العموم، مثل : احد ، ديار ، تقول : ما جائى من أحد ، ومن ديار ، فان « من أحد » و « من ديار » صيغتا عمـــوم أكدت عموميتها بمن ، ويـــكون ذلك بشروطه المذكورة .

٤ — التنصيص على العموم : كقوله تعـــالى : ما جاءنا من بشير .. وقولهم : ما جاءنا من رجل ، فانه قبـــل دخولها تحتمل نفى الجنس ونفى الوحـــدة ، ولهذا يصح أن يقال : بل رجلان ، ويمتنـــع ذلك بعد دخول « من » (٢٦) .

وجميع ما تقدم يمكن ان نطلق عليه آثار دلالية فى التراكيب ، أى ترجع الى الدلالة وفيما يلى نعرض للآثار البنائية لصيـــغ الزيادة فى التراكيب ، أى الآثار التى ترجع الى المبنى « اللفظ » فقط .

التغييرات البنائية لصيغ الزيادة فى التراكيب

١ — العوض عن ضميمة محذوفة : مثل « ما » المعوض بها عن « كان » المحـــذوفة ، وذلك بعد « أن » المصدرية ، نحو قولهـــم : « أما أنت برا فاقترب » ، وقوله :

أبا خراشـــة أما أنت ذا نفر   فان قومى لم تأكلهم الضبع

والأصل : لأن كنت برا ، ولأن كنت ذا نفر ، فحذفت لام التعليـــل ، ثم حذفت « كان » فانفصل الضمير المتصـــل بها ، ثم عوض عنها « ما » وادغمت فيها النون (٢٧) .

٢ — التغـــير الوظيفى :

قـــد تكون للضميمة وظيفة معينة ، وعند تضام صيغة الزيادة تتغير وظيفتها ، مثل : «حيث واذ» اللتان تدلان على الظرفية وبعد تضام «ما» معهما تدلان على الشرط ، فهما ظرفان فى قوله تعالى : .. ومن حيث خرجت فول وجهك شطر المسجد الحرام .. وقوله تعالى : .. واذكروا اذ كنتم قليلا

فكثرتم .. وشرطان فى قوله تعالى : .. وحيثما كنتم فولوا وجوهكم شطره .. وقوله :

وانك اذ ما تعط بطنك سؤله ... وفرجك ، نالا منتهى الذم أجمعا

٣ — تقوية العامل الضعيف :

ويكون ذلك بضم « لام التقوية » ، وهى لام تدخل على معمول عامل ضعيف نتيجة تأخره عن معموله أو لكونه فرعا فى العمل .

مثال تأخره : قوله تعالى : .. هدى ورحمة للذين هم لربهم يرهبون .. وقوله تعالى : .. ان كنتم للرؤيا تعبرون . والأصل : يرهبون ربهم ، و : يعبرون الرؤيا ، فلما تأخر الفعلان احتاجا الى اللام لتقويتهما .

ومثال كون العامل فرعا فى العمل ، أى كونه أحد المشتقات ، قوله تعالى : .. فعال لما يريد .. ف « فعال » صيغة مبالغة ، وهى فرع فى العمل عن فعلها ، فاحتاجت الى اللام لتقويتها .

٤ — التأثير الاعرابى :

لا نقصد بالتأثير الاعرابى ان الزائد له عمل اعرابى ما ، بل نقصد ما هو أعم من ذلك،فقد يكون التأثير الاعرابى تأثيرا سلبيا ، كأن تكون ضميمة ما لها تأثير اعرابى ، وعند تضام الزائد معها تفقد تأثيرها الاعرابى ، كما سنذكره ، وهذا هو الغالب ، ويمكن أن نسميه سلب التأثير الاعرابى ، وذلك فيما يلى :

(أ) سلب الرفع(٢٨) :

وذلك عندما تزاد « الباء » فى :

١ — الفاعل وجوبا أو جوازا .

وجوبا فى فاعل التعجب ، كقوله تعالى : .. أسمع بهم وأبصر .. فالضمير المجرور هو الفاعل .

وجوازا فى فاعل « كفى » نحو : .. وكفى بالله شهيدا ..

٢ — المبتدأ : نحو قولهم : بحسبك القناعة بالقليل ، وخرجب فاذا بالنار ، وكيف بك اذا كان كذا .

٣ — ما أصله المبتدأ ، اذا تأخر الى موضع الخبر : كقراءة بعضهم .. ليس البر بأن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب .. بزيادة الباء ، وقوله :

أليس عجيبـــا بأن الفتى يصاب ببعض الذى فى يده

٤ — الخبر : فى نحو قوله تعـــالى .. وما الله بغافل عما تعملون .. وقوله تعالى : .. وما ربك بظلام للعبيد .. وقوله تعالى : .. أليس الله بكاف عبـــده ..

(ب) سلب النصب (٢٩) :

وذلك عنـــدما تزاد الباء قبل المفعول : كقوله تعـــالى : . ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة .. وقوله تعالى : .. وهزى اليـــك بجذع النخلة .. وقوله تعالى : .. ومن يرد فيه بالحاد بظلم نذقه من عذاب اليم .. وقوله تعالى : فليمدد بسبب الى السماء ..

(جـ) سلب النصب والرفع معا (٣٠) :

وذلك عذدما تتضام « ما » مع « ان » أو احدى أخواتها ، كقوله تعالى : .. انما الله اله واحد .. وقوله تعالى : .. كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون .. وقوله تعالى : .. انما صعوا كيد ساحر . .على قراءة نصب « كيد » ، وسلب النصب واضح فى الاسم وأما الخبر فعلى اعتبار أن الرفع الحالى بعد ضم « ما » غير الرفع الأول « قبل ضمها » .

(د) سلب الجـــر (٣١) :

وذلك عنـــدما تتضام « ما » بعد بعض حروف الجر وبعض الظروف ، مثل « رب » و « الباء » و « الكاف » و « بين » و « بعد » ، مثالها بعـــد الحروف الجارة :

قوله تعالى : .. ربما يود الذين كفروا لو كانوا مسلمين ..

وقوله : . . . . كما سيف عمرو لم تخنه مضـــاربه

وقوله : فلئن صرت لا تحير جوابا فبما قـــد ترى وانت خطيب

وقوله : وانا لما نضرب الكبش ضربة على رأسه تلقى اللسان من الفم

ومثالها بعـد الظروف قوله :

أعـلاقة أم الوليد بعـد ما أفنان رأسـك كالثغام المخلس

وقولـه :

بينما نحن بالاراك معـا اذ أتى راكب على جمـله

٥ — التغيير الداخلى فى بناء الجملة(٣٢) :

فقد تكون الجملة قبل تضام الزائد على صورة مختلفة عنها بعد تضامها ، وذلك على صور مخلفة .

١ — فقد تكون الجملة مصدرة بصيغة خاصة بالجمل الاسمية ، مثل ان وأخواتها ، وحينما تتضام « ما » مع احداهما تجعلها صالحة لايلاء الجملة الفعلية ، نحو قوله تعالى : .. انما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير .. وقوله تعالى : .. كأنما يساقون الى الموت وهم ينظرون .. وقوله تعالى : انما صنعوا كيد ساحر ..

(ب) وقد تكون الضميمة خاصة بالدخول على نوع معين من الضمائم كالأسماء المرفوعة ، مثل : قل وكثر وطال ، فاذا ضمت « ما » معها عوملت معاملة الأدوات وجاء بعدها الفعل لأنها أشبهت « رب » ، كقوله :

قلمـا يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا أو مجيبا

و « طالما نصحتك ولكننى لم أجدك الا ملولا » .

ومثل الأفعال الثلاثة السابقة بعض الظروف التى يغلب مجيئها مضافة ، مثل : قبل وبعد وبين ، فاذا ضمت (ما) معها منعت عن الاضافة ، وجاءت بعدها جملة اسمية ، نحو :

أعلاقة أم الوليـد بعدما أفنان رأسك كالثغام المخلس

زيادة الجمـلة

تحدث النحاة فى زيادة الجملة فى باب ظن وأخواتها فيما سمى بالالغاء .

والالغاء — كما نعلم — ابطال تأثير هذه الأفعال فى المعنى والاعراب ، كما قال : سيبويه .. ومعنى الغائها : ابطالها فى المعنى والعمل .

ولقد فصل ابن السراج القول فى الالغاء ، فالالغاء قد يكون فى اللفظ « العمل » أو فى المعنى أو فيهما معا ، وعن الالغاء فى العمل يقول :

.. وأما ما ألغى فى العمل فنحو : زيد منطلق ظننت .. فقد الغى عمل « ظن » وإن كان معنـــاها « وهو الظن » موجودا ، فالذى يؤدى اليه الغاء « ظن» أمر معنوى هو الشك .

وقد قال ابن السراج فى الالغاء — عندما كان يتحدث عن كان :

.. وشبهت بظن ، اذا ألغيت ، نحو قولك : زيد منطلق ظننت ، فالظن ملغى هنا « أى ملغى من حيث العمل » ، ومع ذلك فقد أخرجت الكلام من اليقين الى الشك ، كأنك قلت : زيد منطلق فى ظنى ..(٣٣) .

الالغاء — اذن — نوع من الزيادة التى يجاء بها للافادة من مدلولهـــا دون أثرها الاعرابى وقد قال ابن السراج ملخصا وظيفة الالغاء :

.. اعلم أن الالغاء هو أن تأتى الكلمـــة لا موضع لها من الاعراب ان كانت مما تعرب ، وأنها متى سقطت من الكلام لم يختــل الكلام ، وانما يأتى ما يلغى من الكلام تأكيدا أو تبيينا ..(٣٤) .

الجملة الاعتراضية

حددها أبو هلال العسكرى بقوله : .. هو اعتراض كلام لم يتم ، ثم أن ترجع الى الكلام الأول فتتمه ، كقول النابغة الجعدى :

الا زعمت بنـــو سعــــــد بأنى — ألا كذبوا — كبير السن فانى

وقد وصفها ابن هشام بأنها تفيد الكلام تقوية وتحسينا وتسديدا(٣٥) .

وقد لا يتم المعنى دونها ، أو يفهم منه غيرما يراد به ، كما فى قوله تعالى:

.. اذا جاءك المنافقون قالوا : نشهد انك لرسول الله — والله يعلم انك لرسوله — والله يشهد ان المنافقين لكاذبون .. ولا يخفى أنه لولا وجود الجملة الاعتراضية لكان المعنى محالا ، اذ سيكون المعنى — حينئذ — ان الله يشهد بكذب المنافقين برسالة محمد ﷺ ، وذلك محال ، والمراد أن الله يشهد بكذب المنافقين لأنهم يشهدون بألسنتهم دون قلوبهم .

وفيما يلى نذكر بعض الأمثلة للجملة الاعتراضية فى مواقعها المختلفة :

١ — بين الفعل ومرفوعه ، كقوله :

وقد أدركتنى — والحوادث جمة — أسنــة قوم لا ضعاف ولا عزل

١ — فقد فصل بين الفعل « أدرك » وفاعله « أسنة » بالجملة الاسمية « والحوادث جمة » ليوضح ملابسات تلك الأحداث فيلتمس لنفسه عذرا .

٢ — بين الفعل ومفعوله : كقوله :

وبدلت — والدهر ذو تبدل — هيفا دبورا بالصبــا والشمال

فصل بين الفعل ونائب فاعله من جهة « بدلت » ومفعوله من جهة ثانية « هيفا » بالجملة الاعتراضية « والدهر ذو تبدل » ليبين أن ما أصابه ليس بالأمر الغريب أو المستبعد ما دام يعيش تقلبات هذه الحياة .

٣ — بين المبتدأ وخبره ، كقوله :

وفيهن — والأيام يعثرن بالفتى — نوادب لا يمللنـــه ونوائـــح

فصل بين الخبر « فيهن » والمبتدأ « نوادب » بالجملة الاسمية « والأيام يعثرن بالفتى » ليبين أن تعرض المرء لكوارث الحياة أمر ليس غريبا .

٤ — بين الشرط وجوابه ، كقوله تعالى :

.. واذا بدلنا آية مكان آية — والله أعلم بما ينزل — قالوا : انما أنت مفتر .. فصل بين الشرط « بدلنا آية » والجواب « قالوا » بقوله : « والله أعلم بما ينزل » للاحتراس من اعتقاد أن تبديل الرسول عن هوى وانما بأمر من الله ، ولولا الاعتراض لتغـــير المعنى وثبت العبث بالوحى وذلك محـــال ، ونختم حديثنا عن الجملة الاعتراضية بما ذكره ابن جنى ، بقوله : وهو جار عنـــد العرب مجرى التوكيد ، فلذلك لا يشنع عليهم ولا يستنكر عنـــدهم أن يعترض به بين الفعل وفاعله أو المبتدأ وخبره ، مما لا يجوز الفصل فيه بغيره الا شاذا أو متـــأولا ... ... والاعتراض فى شعر العرب ومنثـــورها كثير وحسن ودال على فصاحة المتكلم وقوة وامتداد نفسه .. (٣٦) .

الهـــوامش

(١) دلائل الاعجاز ٣٨٩ .

(٢) دلائل الاعجاز ٣٩٠ .

(٣) دلائل الاعجاز ٤٣ — ٤٤ .

(٤) كتاب الصناعتين ١٦٧ .

(٥) الســـابق : ١٦٨ .

(٦) الســـابق : ١٨٥ .

(٧) الســـابق : ١٩٦ .

(٨) انظر : الـكتاب جـ ١ ص ٢٣ ، ودلائل الاعجـــاز ٤٣ ، ٤٤ ، ٣٨٩ ، ٣٩٠ .

(١٠) انظر الأشياء والنظائر جـ ١ ص ٢٠٨ — ٢١٣ .

(١١) الخصائص جـ ٢ ص ٢٧٤ .

(١٢) انظر الأصول فى النحو جـ ٢ ص ٢٦٧ .

(١٣) شرح المفصل جـ ٧ ص ٩٨ — ٩٩ .

(١٤) كتاب الصناعتين ص ٤١٠ .

(١٥) النحو الوصفى جـ ١ ص ٢٧٥ .

(١٦) شرح المفصل جـ ٣ ص ١١٠ .

(١٧) دلائل الاعجاز ص ١٢٩ .

(١٨) الأصول فى النحو جـ ١ ص ٢٦٧ .

(١٩) شرح المفصل جـ ٧ ص ٩٩ .

(٢٠) شرح المفصل جـ ٧ ص ٩٩ .

(٢١) انظر شرح المفصل جـ ٧ ص ١٠٠ .

(٢٢) انظر الخصائص جـ ٢ ص ٢٧٤ .

(٢٣) انظر فى معانى « من » الزائدة : مغنى اللبيب : جـ ١ ص ٣٢٢ .

(٢٤) انظر فى معانى الباء : مغنى اللبيب : جـ ١ ص ١٠٦ .

(٢٥) انظر : شرح المفصل : جـ ٨ ص ١٣٦ — ١٣٧ .

(٢٦) انظر مغنى اللبيب جـ ١ ص ٣٢٢ .

(٢٧) انظر شرح الأشمونى جـ ١ ص ٢٤٤ .

(٢٨) أنظر مغنى اللبيب : جـ ١ ص ١٠٦ — ١٠٩ .

(٢٩) انظر الســـابق جـ ١ ص ١٠٨ .

(٣٠) انظر : مغنى اللبيب جـ ١ ص ٢٠٧ .

(٣١) انظر : مغنى اللبيب جـ ١ ص ٣٠٩ .

(٣٢) انظر : مغنى اللبيب جـ ١ ص ٣٠٦ — ٣١١ .

(٣٣) شرح المفصل : جـ ٧ ص ٩٩ .

(٣٤) الأصول فى النحو جـ ٢ ص ٢٦٧ .

(٣٥) مغنى اللبيب جـ ٢ ص ٣٨٦ .

(٣٦) انظر : الخصائص جـ ١ ص ٣٣٥ — ٣٤١ .

المراجـــع

١ — أبو هلال العسكرى : كتاب الصناعتين .

٢ — ابن جنى : الخصائص فى اللغة . تحقيق : الأستاذ محمد على النجار : مطبعة دار الكتب المصرفية ١٩٥٥ م الطبعة الثانية .

٣ — ابن السراج : أبو بكر الأصول فى النحو .

٤ — ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين ، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب : تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد دار الكتاب العربى ، بيروت .

٥ — ابن يعيش : موفق الدين يعيش ابن يعش : تصحيح لجنة من علماء الأزهر : المطبعة المنيرية .

٦ — الأشمونى : على بن محمد . شرح الأشمونى على ألفية ابن مالك ، تحقيق : الشيخ محمد محى الدين عبد الحميد ، دار احياء الكتب العربية .

٧ — الجرجانى الامام عبد القاهر : دلائل الاعجاز : تصحيـــح الشيخ محمد عبده ، نشر دار المنار .

٨ — سيبويه : عمرو بن عثمان ، الكتاب ، تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون ، نشر : دار القلم .

٩ — السيوطى : جلال الدين ، الأشباه والنظائر ، حيدر آباد الدكن ١٣١٦ هـ .